العرب
الإثنين 2021/05/17
السنة 43 العدد 12061



# الحدود في أيرلندا الشمالية عنوان أزمة جديدة بين بروكسل ولندن

## إدوين بوتس: التخلص من بروتوكول أيرلندا الشمالية أولويتي

عادت قضية الحدود في أيرلندا الشمالية لتتسبب في أزمة بين بروكسل ولندن، إذ يتوقع مراقبون أن تكون لها تداعيات سلبية على الجانبين، في وقت توجهت فيه بروكسل لاتباع مسار قضائي ضد لندن التي تتمسك برؤيتها لتنفيذ بروتوكول أيرلندا الشمالية وفق مخطط رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الساعي لاستعادة السيطرة على الحدود.

بريكست يفجر العنف في بلفاست

بروكسل – أعلن الاتحاد الأوروبي أنه يدرس "الخطوات التالية" بعدما ردت بريطانيا رسميا على الإجراءات القانونية التي أطلقها على خلفية ما اعتبره انتهاكا لبروتوكول بريكست الذي يخصّ أيرلندا الشمالية، فيما وضع الزعيم الجديد للحزب الديمقراطي الوحدوي في بلفاست التخلص من البروتوكول على رأس الأولويات.

وقال متحدث باسم المفوضية الأوروبية "يمكننا أن نؤكد أن المملكة المتحدة ردت في 14 مايو على خطاب الإخطار الرسمي الصادر عن المفوضية الأوروبية في 15 مارس".

وأضاف أن "المفوضية تقوم الآن بتقييم محتويات الرسالة قبل اتخاذ قرار بشأن الخطوات التالية".

وبدأ الاتحاد الأوروبي "إجراء حول انتهاك" بريطاني في مارس بعدما أرجأت لندن من جانب واحد حتى أكتوبر وضع ضوابط جمركية على البضائع التي تصل إلى أيرلندا الشمالية من البر الرئيسي لبريطانيا.

ديفيد فروست
وضع أيرلندا الشمالية لا يزال تحت التهديد

واعتبرت بروكسل أن ذلك ينتهك بروتوكول اتفاق الخروج المبرم عام 2019 الذي يخص أيرلندا، وهي واحدة من أكثر قضايا بريكست حساسية.

ويقول الجانبان إنهما يعملان على إيجاد حل بعدما تسبب البروتوكول في أزمة في أيرلندا الشمالية.

ووُضع البروتوكول لمنع ظهور "حدود صلبة" بين أيرلندا الشمالية التي لا تزال جزءا من المملكة المتحدة وجارتها في الاتحاد الأوروبي جمهورية أيرلندا.

ويضع الترتيب الخاص ضوابط جمركية وتنظيمية في موانئ أيرلندا الشمالية على البضائع الآتية من البر الرئيسي لبريطانيا، ما يبقي المقاطعة عمليًا ضمن المجال الجمركي للاتحاد الأوروبي.

والخلاف حول بروتوكول أيرلندا الشمالية هو أحد الخلافات المتعددة التي توتر العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ولندن، ومن أبرزها أيضا الخلاف بين فرنسا وبريطانيا في الفترة الأخيرة حول حقوق الصيد البحري.

وقال ديفيد فروست، الوزير البريطاني المسؤول عن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، الأحد إنه يتعين على بروكسل الكف عن "إحراز النقاط" والعمل مع المملكة المتحدة على تنفيذ اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ودعا الوزير في مقال بصحيفة "ميل أون صنداي" مسؤولي الاتحاد الأوروبي إلى التعاون على حل المشاكل الناشئة عما يسمى ببروتوكول أيرلندا الشمالية الذي يرسم حدودا تجارية في البحر الأيرلندي.

وأضاف فروست أنه إلى أن تتم تسوية هذه القضايا فإن "علاقتنا الجديدة مع الاتحاد الأوروبي لن تكون صحيحة"، وأن وضع أيرلندا الشمالية في المملكة المتحدة لا يزال تحت التهديد.

وكتب قائلا إن "أيرلندا الشمالية جزء كامل من اتحادنا في المملكة المتحدة... إذا كان البروتوكول يعمل على نحو يضر بالنسيج السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي للحياة في أيرلندا الشمالية فلا يمكن أن يستمر هذا الوضع فترة طويلة".

وأكد أن الاتحاد الأوروبي يفرض عمليات تفتيش صارمة للغاية على البضائع التي تنتقل من بريطانيا إلى أيرلندا الشمالية، ما يجعل المخاطر مستمرة على سلاسل التوريد على الرغم من "عدم وجود دليل على أن السلع لا تلبي معايير الاتحاد الأوروبي".

وتصدر نزاع شبه منسي في أيرلندا الشمالية الخاضعة لحكم بريطانيا عناوين الصحف خلال أبريل الماضي، بعد تسبب احتجاجات وأعمال شغب في إصابة أكثر من 100 ضابط شرطة.

وخلال الأحداث التي تشبه أحداثا مؤلمة عاشها البريطانيون عام 1998، وأطلق عليها اسم "الاضطرابات"، استخدم مثيرو الشغب قنابل حارقة لإشعال النار في حافلة عامة وسيارات وصناديق قمامة، كما رشقوا سيارات الشرطة بالحجارة والمقذوفات الأخرى.

وتسبب بروتوكول أيرلندا الشمالية المتعلق باتفاقية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في غضب مثيري الشغب المعروفين محليًا بـ"الموالين" والمنتمين إلى حركة "البروتستانت" المدافعة عن وحدة بريطانيا وقيمها العليا.

ويعتقد الموالون أن البروتوكول أنشأ حدودا فعلية بين أيرلندا الشمالية وبقية أراضي بريطانيا، وفرض فحصًا حدوديًا على البضائع بين البلدين.

ويقوم خلاف منذ عقود حول وضع وطنهم بين الوحدويين الذين يدافعون عن الانتماء إلى المملكة المتحدة، وهم بروتستانت خصوصا، والجمهوريين المؤيدين لإعادة توحيد المقاطعة مع إيرلندا وغالبيتهم كاثوليك.

وكان هذا الانقسام العميق في قلب النزاع الدموي الذي خلف خلال ثلاثين عاما نحو 3500 قتيل قبل إبرام اتفاق السلام في 1998.

واضطرت رئيسة الوزراء والزعيمة الوحدوية آرلين فوستر إلى إعلان استقالتها بعد أعمال الشغب، ما أدخل المقاطعة في مرحلة من غموض سياسي انتهت بانتخاب إدوين بوتس زعيما جديدا للحزب.

وقال الزعيم الجديد للحزب الديمقراطي الوحدوي في أيرلندا الشمالية إن التخلص من "بروتوكول أيرلندا الشمالية" سوف يكون على رأس أولوياته في الأشهر المقبلة.

وأكد بوتس أنه يخطط لمواجهة مع جونسون ورئيس حكومة أيرلندا الشمالية مايكل مارتن خلال أول 90 يوما له في منصبه لمحاولة تنظيم التجارة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

# استنفار أمني في ألمانيا تحسبا لاستهداف اليهود

برلين – أعلن وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر اتخاذ إجراءات صارمة حال حدوث هجمات على مؤسسات يهودية في ألمانيا، في وقت لا تستبعد فيه الأجهزة الأمنية وقوع اعتداءات وأعمال عنف ضد اليهود بسبب الصراع الدائر بين إسرائيل وحركة حماس في الأراضي الفلسطينية.

وقال زيهوفر الأحد "لن نتسامح في أن يتم حرق أعلام إسرائيلية ومهاجمة مؤسسات يهودية على أراض ألمانية".

وتابع الوزير الألماني "من ينشر كراهية معادية للسامية، سوف يواجه أشد درجات صرامة سيادة القانون".

وقام الآلاف من الأشخاص بمسيرات في الشوارع بمدن ألمانية السبت، من أجل إعلان تضامنهم مع الفلسطينيين، وذلك على خلفية تصعيد النزاع بين إسرائيل وحماس.

وخلال بعض المسيرات وصل الأمر إلى حوادث وأعمال شغب. وقبل ذلك بعدة أيام، كانت هناك مظاهرات معادية للسامية ومعادية لإسرائيل في كثير من المدن الألمانية وتم خلالها إشعال النيران في أعلام إسرائيل.

وأكد زيهوفر "ألمانيا يجب ألا تكون ملاذا آمنا لإرهابيين. الأجهزة الأمنية يقظة تماما وتقوم بكل شيء من أجل حماية الأشخاص في بلدهم. يجب ألا يحيا اليهود واليهوديات في خوف في بلدنا مجددا".

وعلى خلفية المظاهرات المناهضة لإسرائيل، عرض زيهوفر على أجهزة الشرطة في الولايات تقديم دعم بأفراد وقوات من جانب الشرطة الاتحادية، لافتا إلى أنه لا يزال يمكن توقع حدوث "جرائم مرتبطة بالتجمعات"، على خلفية استمرار النزاع في إسرائيل.

وفي وقت سابق، دعا مفوض الحكومة الألمانية لمكافحة معاداة السامية فيليكس كلاين الاتحادات الإسلامية في ألمانيا إلى التهدئة و"النأي بنفسها عن العنف ضد اليهود وعن الاعتداءات على أماكن عبادتهم"، في تحذير ضمني لهذه الاتحادات من مغبة التحريض على العنف.

وقال كلاين إنه من المفزع بالنسبة إليه أن يرى "مدى وضوح تحميل اليهود في ألمانيا المسؤولية عن أفعال الحكومة الإسرائيلية التي لا يشاركون فيها على الإطلاق"، موضحا أن مثل هذا المنظور يعتبر "معاداة بحتة للسامية".

وأشار إلى أن التضامن مع الفلسطينيين أو انتقاد الحكومة الإسرائيلية ليس مبررا لأحداث مثل تلك التي وقعت في بون وجيلزنكيرشن ومدن ألمانية أخرى.

وأُحرقت أعلام إسرائيلية ليلة الأربعاء/الخميس أمام معابد يهودية في مونستر وبون. وفي زولينغن أحرق مجهولون العلم الإسرائيلي الذي تم رفعه أمام مبنى البلدية مساء الخميس. وأوقفت الشرطة في جيلزنكيرشن مظاهرة معادية للسامية أمام المعبد اليهودي مساء الأربعاء.

وحذر المتحدث باسم حكومة المستشارة أنجيلا ميركل الجمعة من أن ألمانيا "لن تتسامح" مع أي تعبير "معاد للسامية" على أراضيها، بعد تجاوزات في مسيرات مرتبطة بالنزاع بين إسرائيل والفلسطينيين.

وقال شتيفن سايبرت في مؤتمر صحافي إن "أي شخص يستخدم مثل هذه الاحتجاجات للتعبير عن كراهيته لليهود ينتهك حقه في التظاهر".

هورست زيهوفر
لا تسامح مع مهاجمة المؤسسات اليهودية على الأراضي الألمانية

وأضاف أن "كل من يهاجم كنيسا يهوديا أو يضر برموز يهودية يظهر أن الأمر لا يتعلق بانتقاد دولة أو سياسة حكومة، بل اعتداء وكراهية على دين والذين يعتنقونه"، مؤكدا أن "ديمقراطيتنا لن تتسامح" مع احتجاجات كهذه.

وتأتي المخاوف الألمانية في وقت ارتفعت فيه جرائم معاداة السامية في البلاد، فيما يمثل التصعيد الإسرائيلي في قطاع غزة حافزا إضافيا لتنامي جرائم العنف والكراهية.

والأسبوع الماضي، أعلنت وزيرة العدل الألمانية كريستينا لامبرشت أنه من المقرر أن يتم التعامل مع أي إهانات تحريضية لليهود على أنها جريمة.

وتسعى الوزيرة الألمانية بذلك إلى سدّ الثغرة بين الإهانة والتحريض في القانون الجنائي. ومن المقرر أن تتم المعاقبة بغرامات مالية أو السجن لمدد تصل إلى عامين، إذا اعتدى شخص على كرامة غيره بسبب موطنه أو عقيدته.

وقبل هذا القانون كانت المحاكم مكتوفة الأيدي غالبا في التعامل مع مثل هذه الحالات، عند إرسال خطابات كراهية لأعضاء بالمجلس المركزي لليهود.

ومن المقرر أن يتم إدراج النموذج القانوني الجديد لجريمة "الإهانة التحريضية" إلى مشروع قانون سيتم التشاور بشأنه في البرلمان الألماني (بوندستاغ) وهو على وشك اتخاذ قرار بشأنه.

# هل منحت واشنطن طالبان نصرا دون مقابل

قندهار (أفغانستان) – تجدد القتال بين حركة طالبان وقوات الحكومة الأفغانية الأحد في ولاية هلمند الجنوبية المضطربة، وفق ما أفاد مسؤولون، مع انتهاء وقف لإطلاق النار مدته ثلاثة أيام اتفق عليه الطرفان بمناسبة عيد الفطر.

وتصاعد العنف في وقت يمضي الجيش الأميركي قدما بخطته لسحب جميع جنوده بحلول سبتمبر، ليطوي صفحة حملة عسكرية استمرت 20 عاما في أفغانستان.

وأفاد رئيس مجلس ولاية هلمند عطاء الله أفغان "بدأ القتال في وقت مبكر من صباح الأحد ولا يزال مستمرا"، بينما انتهت هدنة موقتة مدتها ثلاثة أيام في وقت متأخر السبت.

وأشار إلى أن عناصر طالبان هاجموا نقاط تفتيش أمنية على أطراف لشكر قاه وغيرها من المناطق.

وأكد ناطق باسم الجيش الأفغاني في جنوب البلاد تجدد المعارك بينما تحدّث مكتب حاكم هلمند عن مقتل 21 مقاتلا من طالبان حتى الآن.

وأفاد الناطق باسم حركة طالبان ذبيح الله مجاهد "هم (القوات الأفغانية) بدأوا العملية. لا تحمّلونا المسؤولية".

وتعهّدت الولايات المتحدة بإنهاء أطول حرب في تاريخها لكنها تجاوزت مهلة الأول من مايو لسحب كامل جنودها، وهو ما ينص عليه اتفاق وقّعته واشنطن مع طالبان مقابل ضمانات أمنية وتعهد بالدخول في محادثات مع الحكومة الأفغانية.

وأجّل الرئيس الأميركي جو بايدن موعد انسحاب جنود بلاده حتى 11 سبتمبر، أي بعد 20 عاما من اجتياح الولايات المتحدة لأفغانستان وإطاحتها بنظام طالبان.

وقتل عشرات الآلاف من الأفغان ونزح الملايين جرّاء النزاع الذي سيطرت طالبان على إثره على أجزاء واسعة من البلاد.

وقال الخبير في الشأن الأفغاني والمقيم في أستراليا نيشانك موتواني إن طالبان تنظر إلى الانسحاب الأميركي على أنه "انتصار".

وأفاد "يمنح الانسحاب المتمرّدين إعلان انتصار ويختتم قصة إزاحتهم عن السلطة وعودتهم إليها في النهاية"، ويشير إلى أن "الجمهورية الأفغانية في شكلها الحالي شارفت على نهايتها".

وواصلت القوات الحكومية الحصول على إسناد جوي ضروري بالنسبة إليها من المقاتلات الأميركية، وتسري مخاوف بشأن إن كان بإمكانها صد المتمرّدين من دون الاستعانة بواشنطن.

رحيل القوة الأميركية يقوض ما تحقق في أفغانستان

وقال ضابط عسكري أفغاني في وقت سابق بعدما انسحبت القوات الأميركية بشكل كامل من قاعدة قندهار الجوية، التي كانت ثاني أكبر قاعدة لقوات التحالف، "سيكون من الصعب للغاية الآن إجراء عمليات". وتابع "لا يمكن لطائراتنا التحليق ليلا، لذلك فستكون العمليات الليلية صعبة".

وصمدت الهدنة التي بادرت طالبان بالدعوة إليها وسارعت الحكومة الأفغانية في الموافقة عليها خلال عطلة عيد الفطر التي انتهت الليلة الماضية.

لكنّ تفجيرا استهدف مسجدا في ضواحي كابول الجمعة أدى إلى مقتل 12 شخصا بينهم إمام الصلاة.

ونفت طالبان أي علاقة لها بالاعتداء الذي تبناه تنظيم الدولة الإسلامية، بحسب ما أفاد موقع "سايت" الأميركي المتخصّص في مراقبة مواقع الجماعات المتطرّفة.

وكانت الهدنة رابع اتفاق لوقف إطلاق النار يتم على مدى النزاع المتواصل منذ عقدين. وأطلق الطرفان محادثات سلام غير مسبوقة في قطر في سبتمبر، لكنها تعثّرت في الشهور الأخيرة.

# حملة التطعيم في الولايات المتحدة تغفل المهاجرين المحتجزين

واشنطن – بعد أسابيع من إتاحة لقاحات كوفيد – 19 لجميع البالغين في الولايات المتحدة وبعد أشهر من إعطاء الأولوية للفئات المعرضة لخطر كبير، يستمر الفايروس في الانتشار في مرافق احتجاز وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك.

وتتابع وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك 2043 حالة إصابة إيجابية بكوفيد – 19 بين المحتجزين البالغ عددهم 16721، مما يشير إلى إصابة ما يقرب من 12 في المئة من محتجزيها حاليا بفايروس كورونا.

وبدأت التطعيمات في بعض المرافق، لكنها تسير بوتيرة بطيئة. ولا توجد خطة وطنية واضحة لضمان تطعيم المحتجزين.

وأصبح الأفراد في التجمعات، مثل السجون، مؤهلين للتطعيم في المراحل الأولى من التوزيع. لكن طرح اللقاح في مرافق وكالة إنفاذ قوانين الهجرة كان بطيئا لأن الوكالة فوضت المسؤولية إلى الولايات، وقد لا تكون بعض الولايات قد أعطت الأولوية للمحتجزين في المنشآت الاتحادية.

وقال تاي جونسون القائم بأعمال مدير مكتب الهجرة والجمارك في جلسة استماع للجنة فرعية تابعة للجنة الاعتمادات بمجلس النواب "تخصيص اللقاحات للمحتجزين في جميع أنحاء البلاد هو جزء من المخصصات الفردية للولايات. هذه هي الخطة الحالية... ويختلف مستوى أولوية السجناء ومحتجزي وكالة إنفاذ قوانين الهجرة بشكل كبير من ولاية إلى أخرى".

وفتحت مؤخرا، الولايات المتحدة حملة التطعيم للجميع بعد أن استثني المهاجرون غير الشرعيين في بادئ الأمر.

وتتواصل حملة التطعيم في الولايات المتحدة بسرعة كبيرة رغم تعليق استخدام لقاح جونسون آند جونسون إثر اكتشاف ست حالات لنساء أُصبنَ بجلطات دموية خطيرة إحداهنّ توفيت.

ولم يؤثر تعليق استخدام لقاح جونسون آند جونسون على وتيرة الحملة إذ أنه لا يمثل سوى جزء صغير من اللقاحات المستخدمة. وأكد الرئيس الأميركي جو بايدن الثلاثاء أنه "سيكون هناك ما يكفي من اللقاحات لكلّ أميركي، هذا الأمر لا جدال فيه".

وتمكن حوالي 50.4 في المئة من الأميركيين الذين تتجاوز أعمارهم الـ18 عاما من تلقي جرعة واحدة من اللقاح على الأقل، و32.5 في المئة تلقوا الجرعتين خصوصا الكبار في السن الذين تتجاوز أعمارهم الـ65 عاما. وفي المجمل، أُعطيت جرعة واحدة على الأقل لأكثر من 131.2 مليون شخص.